

قياس الشبه عند النحاة

د. عبد الله علي جوان

الجامعة الأسلمية الإسلامية

المقدمة الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فإن هذه الدراسة كما يظهر من العنوان محاولة لإلقاء الضوء على قياس الشبه عند النحاة، وذلك من خلال المباحث النظرية والتطبيقات الواسعة في مؤلفاتهم، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما كان لهذا القياس من دور كبير في تأصيل القواعد النحوية واعتماد النحاة عليه في تعليلاتهم وفي ترجيح بعض الآراء على بعض إذ أولوه عناية خاصة فألحوا على توضيحه وإظهاره وتناسبه، وعليه ردوا آراء وأقيسة عديدة لضعف الشبه أو لعدم مناسبته أو لبعده أو لقصوره.

ولقد دفعني إلى هذا البحث ما لاحظته من غياب دراسة كاملة متكاملة تبين بدقة هذا القياس ومكانته من أصول النحو والوقوف على مزاياه ودوره الوظيفي في النحو العربي.

لقد جاءت هذه الدراسة معتمدة على مفهوم قياس الشبه على ما وضعه الأصوليون من النحاة كابن جني والأنباري والسيوطي من مباحث نظرية لهذا القياس وارتكزت على استخراج التطبيقات العملية لهذا القياس من مؤلفات النحاة، ورأيت بعد هذا أن تحقيق الهدف من هذه الدراسة إنما يتم من خلال:

تعريف القياس، تعريف قياس الشبه، الفرق بينه وبين قياس العلة.

أقسام قياس الشبه، حجتيته، قياس الشبه عند النحاة، الشبه اللفظي والمعنوي، مزايا قياس

الشبه، وظائف قياس الشبه، الخاتمة.

وقد حاولت أن أبذل قصارى جهدي في أن يظهر هذا البحث على النحو الذي ينبغي أن

يكون عليه أي عمل علمي جاد والله أسأل أن يكون ما أقدمه من العلم النافع الذي ينفع صاحبه إنه قريب سميع مجيب الدعاء.

- تعريف القياس لغةً واصطلاحاً:

- لغةً: يقول الأنباري: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح"⁽¹⁾.

- اصطلاحاً: هو: "حمل فرع على أصل بعلمته وإجراء حكم الأصل على الفرع"⁽²⁾.

- أركانه: أصل، فرع، علة، حكم⁽³⁾.

- أقسامه: ينقسم القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى أربعة أقسام وهي حمل فرع على

أصل - وحمل أصل على فرع وحمل النظر على النظر - وحمل الضد على الضد.

وينقسم باعتبار العلة (الجامع) إلى ثلاثة أقسام، قياس الشبه، قياس العلة، قياس الطرد⁽⁴⁾.

وسوف نتحدث في هذا البحث عن قياس الشبه.

- تعريف قياس الشبه: لعل أقرب نص وصل إلينا هو حد ابن جني له حيث نص على أن

قياس الشبه هو: "حمل الشيء على الشيء بوجه من الشبه يجمع بينهما فينتقل الحكم من المشبه به إلى المشبه استناداً إلى الوجه الشبهي"⁽⁵⁾.

وهذا الوجه الشبهي هو غير العلة التي ثبت بها الحكم في المشبه به⁽⁶⁾.

ويقول موضحاً أيضاً في كتاب المنصف: "حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة"⁽⁷⁾.

ويجده الأنباري في كتابه لمع الأدلة بما يقارب كلام ابن جني يقول: "أن يحمل الفرع على

الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل"⁽⁸⁾.

(1) لمع الأدلة مطبوع مع الإعراب في جداول الإعراب، قدم لهما وعنى بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م،

93، وانظر لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1955م، مادة ق.ي.س.

(2) لمع الأدلة 93 وانظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، قدم له وضبطه وصححه د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط1، 1988م، 70.

(3) انظر لمع الأدلة 93، والإعراب في جداول الإعراب 45.

(4) انظر لمع الأدلة 105، والاقتراح 101، 107.

(5) الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، 111/1.

(6) انظر الخصائص 111/1، ولمع الأدلة 107.

(7) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، لابن جني، حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، 1954م، 191/1.

(8) لمع الأدلة 107.

- الفرق بينه وبين قياس العلة⁽¹⁾:

إن قياس الشبه كما ذكر هو حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة بوجه من الشبه، وهو بهذا قائم على نقض إيجاد العلة إذ إن الحكم ينتقل إلى المشبه مع عدم وجود علة المشبه به فيه يقول ابن السراج: "من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين أعلوا الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة"⁽²⁾.

وبين هذا الفرق بوضوح الأنباري عند حديثه عن قياس الفعل المضارع على الاسم حيث إن العلة التي أوجبت إعراب المضارع ليست هي العلة التي أوجبت الحكم في الأصل وهو الاسم، ومن هنا يشير الأنباري إلى الفرق بين العلة في قياس العلة والشبه يقول: "يقوم) يصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال كما أنك تقول (رجل) فيصلح لجميع الرجال فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه فلما اختص الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه فقد شابه الاسم، والاسم معرب فكذلك ما شابهه"⁽³⁾.

ثم يقول معلقاً على هذا المثال بقوله: "وليس شيء من هذه العلة في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس، لأن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف، وكذلك أيضاً كان اللبس يقع في نحو (ما أحسن زيداً) إذا كنت متعجباً، و(ما أحسن زيداً) إذا كنت مستفهماً و(ما أحسن زيداً) إذا كنت نافياً... فأعربوا لإزالة اللبس، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه"⁽⁴⁾.

فقياس الشبه قائم على إيجاد وجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه أي انعدام اشتراط وجود العلة التي أوجبت الحكم في الأصل في الفرع، وقد يدخل فيما يسمى بزوال العكس، وهو بقاء الحكم

(1) هو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وقياس الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في الحكم، انظر لمع الأدلة 105، 110.

(2) الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة بيروت، ط1، 1985م، 52/1.

(3) لمع الأدلة 107، 108.

(4) لمع الأدلة 109.

مع زوال علتها، والعكس شرط من شروط إيجاب العلة للحكم، وهو على ذلك مخالف لقياس العلة لأنه قائم على مراعاة إيجاب العلة⁽¹⁾.

كما يلاحظ أن هناك خلط بين العلة والشبه، فقد يذكر وجه الشبه في قياس العلة ولا تذكر العلة التي لأجلها كان الحكم، وفسر ذلك على أنه ضرب من التسامح الذي لا يخلو من إرادة الإيضاح والتقريب.

فقد أدى تعارف النحاة على ذكر وجه الشبه في قياس العلة وتسمية وجه الشبه في قياس الشبه بالعلة إلى التداخل بين القياسين⁽²⁾ وصعوبة وضع الفواصل الدقيقة بينهما من ذلك أن قياس الفعل المضارع على الاسم في الإعراب بوجه من أوجه الشبه كالشبه اللفظي أو الاختصاص بعد الشيعاء قياس شبه في حين أن حملة على الاسم في الإعراب بعلة احتواء المعاني عليه يعد قياس علة⁽³⁾، ولذلك خطأ ابن مالك البصريين في قولهم إن علة إعراب الفعل المضارع مشابته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه⁽⁴⁾، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: (ما أحسن زيد) يحتل النفي والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت (زيداً) والثاني نصبته والثالث جررته، فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فتحمل النهي عن كل منهما على انفرادهما وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط والثاني مستأنف ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن نجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول وتنصبه إن أردت الثاني وترفعه إن أردت الثالث⁽⁵⁾.

(1) انظر أصول النحو في الخصائص لابن جني مُجد إبراهيم خليفة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1992م، 281.

(2) انظر مع الأدلة 108، 109.

(3) انظر الاقتراح 144.

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد ومُجد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، 34/1، 35، 5/4.

(5) انظر الاقتراح 124، 125.

ومن ذلك أيضاً تعليل بناء الاسم المضممر بأنه مبني لأنه أشبه الحرف لأنه جعل دليلاً على المظهر، فإذا جعل علامة على غير أشبه تاء التأنيث فقد أشبه الحرف، وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيًا⁽¹⁾.

فهذان المثالان خير شاهد على التداخل بين قياس العلة وقياس الشبه فإذا جعل وجه الشبه معتبراً أصبح القياس قياس شبه في حين أن هذه الأمثلة نفسها تعد من قبيل قياس العلة لوجود العلة التي تعلق بها الحكم في الأصل، وهي عدم اعتوار المعاني المختلفة يقول د. علي أبو المكارم عن هذا التداخل: "ويرى بعض العلماء أن اصطلاح العلة يتضمن الشبه أيضاً لأن التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علة في الحكم وهذا غير صحيح إذ إن للعلة شروطاً لا تتوفر في الشبه، ومن ثم فإن العلة بمعناها الاصطلاحي نوع من الشبه وليس العكس"⁽²⁾، ثم يقول: "وحرصنا على تحقيق هذه التفرقة بين العلة والشبه مرده إلى ما لاحظناه من خلط بين الاصطلاحين مع أن بينهما فرقاً في درجة الشبه الموجودة بين الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة وإن لم يكن كذلك كان شبهاً"⁽³⁾.

وقد وضع الأنباري الفرق بينهما عند حديثه عن قياس الشبه وتمثيله له بحمل المضارع على الاسم - كما ذكرنا آنفاً - بقوله: "لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس ... وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه"⁽⁴⁾.

- أقسام قياس الشبه:

ينقسم قياس الشبه من حيث المستخدم له إلى قسمين:
أولاً: ما نسبه النحاة إلى العرب: (قياس الشبه العربي)⁽⁵⁾ يقول سيبويه: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"⁽⁶⁾، ويقول ابن جني: "وهذا مذهب مطرد

(1) انظر أسرار العربية للأنباري تحقيق محمد بحجة البيطار، مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة التزقي، 1957م، 246.

(2) أصول التفكير النحوي علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، 1973م، 113، 114.

(3) أصول التفكير النحوي 114.

(4) لمع الأدلة 109.

(5) انظر أصول النحو في الخصائص لابن جني 272.

(6) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 278/3، وانظر أيضاً 302/3، 314.

في كلامهم ولغاتهم فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم⁽¹⁾، ويقول الخوارزمي شارح المفصل: "قياس الشبه الذي يوجب في المشبه الحكم مثل هذا وهذا لأن (ما) ينزل منزلة (ليس) في المعنى ولا يفوته شيء من أشياء ليس إلا الصورة"⁽²⁾.

وقد برر النحاة صحة هذه النسبة بأشياء منها:

إن القول بقياس الشبه اقتضاء لدراسة الكلام العربي وفلسفته، وهذا القول أمر يقبله العقل وهو مطرد ومناسب للكلام العربي، ولا يغير من كلام العرب شيئاً لأنه اجتهد في تعليل أو تشخيص الحكمة العربية في الكلام العربي⁽³⁾.

إن القول بهذا القياس أدل على الحكمة المنسوبة إلى العرب وأجمل بها، فهو نظام وليس عبثاً⁽⁴⁾.

وضوح الأغراض أو الحكم العربية لدى النحاة وإمكانية تشخيصها⁽⁵⁾.

ثانياً: ما استخدمه النحاة أنفسهم أسوة بالعرب:

وهي الأحكام التي أصدرها النحاة استناداً إلى قياس الشبه قال ابن جني بعد أن تقصى حمل الفروع على الأصول وبالعكس في معاني العرب: "وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبها الأصل بالفرع"⁽⁶⁾.

ومن ذلك قياس واو المعية على واو العطف للشبه اللفظي، ولم يجيزوا تقديم المفعول معه على الفعل فكما لا تقول: وزيد قام عمرو فكذلك لا تقول: والطبالسة جاء البرد⁽⁷⁾.

(1) المنصف لابن جني 191/1.

(2) التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م، 294/1.

(3) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، القاهرة، 1959م، 65، 66.

(4) انظر الخصائص 237/1، 238.

(5) انظر السابق نفسه 48/1، 49.

(6) انظر الخصائص 303/1.

(7) انظر شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة، 48/2.

- حجية قياس الشبه:

إن معنى كون قياس الشبه العربي حجة هو جواز القياس عليه وإتباعه والاستدلال به، وإذا تم ذلك علمنا أن القياس العربي حجة لسببين:

الأول: هو أن النحاة قالوا به ونسبوا استخدامه إلى العرب وارتضوه حكمة عربية، ولم يتم ذلك طبعاً إلا بعد الاجتهاد والاستنباط.

الثاني: هو أن النحاة اعتمدوه في بعض الأحكام واستدلوا به كذلك.

وإذا أضفنا إلى هذين السببين إيجابه لغلبة الظن التي اعتمدها النحاة في استنباطه كان ذلك نافلة تدعم الاستدلال على حجيته.

أما قياس الشبه النحوي فهو حجة أيضاً لأنه يوجب غلبة الظن، ولأن الإجماع النحوي قائم على التمسك به وعدم إنكاره، ونص الأنباري الآتي صريح في ذلك وهو أي النص يشمل الحديث فيه حجة كلا النوعين يقول: "وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به ... لأنه يوجب غلبة الظن ... ولأن مشابحة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه، ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية ولم ينكر ذلك منهم منكر ولا غيره مغير لكان ذلك كافياً"⁽¹⁾. وأود الإشارة هنا إلى أن ظن النحاة يكون يقيناً في كثير من الأحيان، وذلك كأن يحكم العالم بشيء ثم يأتي السماع بذلك الحكم نصاً ومن ذلك:

قال سيبويه: "وكذلك من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل وزعم الخليل أنهن نكرات ... إذا لم يضمن إلى معرفة كما يكون أيمن وأشمل نكرة وسألن العرب فوجدناهم يوافقونه"⁽²⁾.

أجاز المازني نصب عامل المنادي للحال قياساً على نصبه للمصدر فكما تقول: يا زيد دعاء حقاً فتنصب المصدر بعامل المنادي فكذلك تقول يا زيد ركباً فتنصب الحال به قال المبرد: وجدت أنا تصديقاً لهذا قول النابغة:

قال بنو عامر: خالوا بني أسدٍ يا بؤس للجهل ضرار لأقوام⁽³⁾

(1) مع الأدلة 109.

(2) الكتاب 290/3.

(3) انظر الديوان تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م، 82.

- انظر شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1987م، 132/1. وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1964م، 330/1.

- نماذج من قياس الشبه عند النحاة:

استخدم النحاة قياس الشبه في بناء قواعدهم وتثبيت رأيهم أو اختياراتهم أو اعتراضاتهم، ولا يخطئنا الصواب إذا قلنا إن أغلب أقيسة النحاة قائمة على هذا الجامع، ولهذا أولوه عنايتهم فوضحوه في أكثر الأقيسة، وألحوا على إظهاره وتناسبه ومن ذلك:

- استدلالهم به في المسائل النحوية:**- بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث:**

ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه في ذلك السهيلي وطائفة من النحويين⁽¹⁾، وذهب سيبويه وأكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني⁽²⁾، واحتج سيبويه على ذلك بأنه لما لحقته النون أشبه الماضي المتصل بما إذ أصلهما البناء على السكون يقول: "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً... كما فعلت ذلك في فعل حين قلت فَعَلْتُ وفَعَلْنَ فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة كما أسكن فعل... فالنون ههنا في يفعلن بمنزلتها في فعلن وفعل بلام يفعل ما فعل بلام فعل لما ذكرت لك"⁽³⁾، ثم يقول: "فليس هذا بأبعد فيها"⁽⁴⁾، أي ليس حملها على الماضي فتبني بأبعد من يفعل حين حمل على الاسم فأعرب بل وجه دخول الإعراب فيه أبعد من وجه رجوع البناء إليه لأنه شبه المضارع بالماضي شبه قوي حتى إنه هو وشبهه بالاسم ليس كذلك إذا الفعل ليس باسم، ولاشك أن استحكام حكم المشبه به في المشبه يكون على قدر قوة الشبه⁽⁵⁾ ووجه الشبه هنا من وجهين يقول الرازي: "ومشابهته له من وجهين، أحدهما: أن يفعلن فعل كما أن فعلن فعل، والآخر: أن لام الفعل سكن في يفعلن لدخول ضمير المؤنث كما سكن في فعلن وفعلت"⁽⁶⁾.

(1) انظر وصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1975م، 398، وانظر شرح الرضي على الكافية 2/229، ونسب هذا القول أيضاً للأخفش.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية 2/229.

(3) الكتاب 1/320.

(4) السابق نفسه.

(5) انظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيراني تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 157/1.

(6) الاتجاهات النحوية للرازي من خلال كتابه عرائس المحصل من فرائس المفصل مع تحقيق قسم الأفعال لحميد عبد الجواد نجدي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1983م، 20.

- تشبيهه (لكن) عند تخفيفها ب(بل):

شبه الفراء (لكن) عند تخفيفها ب(بل) وذلك أن (لكن) إذا لم تأت معها الواو فإن العرب تؤثر تخفيفها ولا ينصبون بها لأنها في هذه الحالة تكون قد أشبهت (بل) يقول: "فإذا ألقيت من لكن الواو في أولها أثرت العرب تخفيف نونها، وإذا أدخلوا الواو آثروا تشديدها، وإنما فعلوا ذلك لأنها رجوع لما أصاب أول الكلام فشبهت ب(بل) إذ كان رجوعها مثلها، ألا ترى أنك تقول لم يقم أخوك بل أبوك ثم تقول لم يقم أخوك لكن أبوك فتراهما بمعنى واحد، والواو لا تصلح في (بل) فإذا قالوا: ولكن فأدخلوا الواو تباعدت من بل إذ لم تصلح الواو في (بل) فآثروا فيها تشديد النون وجعلوا الواو كأنها واو دخلت لعطف لا المعنى بل"⁽¹⁾.

- تشبيه النون بحروف المد واللين:

وذلك حذفها في (لم يك) يقول السيرافي: "أما قولك لم يك فأصله لم يكن؛ لأن الأصل فيه قبل دخول (لم) أن يقال يكون فدخلت عليها (لم) فسكنت لدخول الجزم والتقوى ساكنان الواو والنون فسقطت الواو لالتقاء الساكنين وكثر في كلامهم هذا الحرف لأنه عبارة عن كل ما كان ويكون والنون تشبه - إذا كانت ساكنة - حروف المد واللين لأنها غنه في الخيشوم ... فشبهوها في هذا الموضع وقد دخل عليها الجازم بقولهم: لم يغز ولم يرم"⁽²⁾.

- تشبيه نون (لذن) بنون عشرين:

يقول السيرافي عند حديثه عن لفظة (لذن): "غير أن من العرب من ينصب بها غدوة فيقول: من لذن غدوة ... وإنما يفعل ذلك لأنه ينزع النون عنها فيقول: لد ويدخلها فيقول: لذن فشبهت بنون عشرين حين قالوا عشرو زيد وعشرون درهماً إلا أن نون عشرين زائدة ونون لذن أصلية فشبهت الأصلية بالزائدة حيث ثبتت في حال وسقطت في حال كما ثبتت الزائدة في حال وسقطت في حال"⁽³⁾.

- قياس (ما) على (ليس) في العمل:

يقول الأنباري: "لأن (ما) أشبهت (ليس) ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما: أن (ما) تنفي الحال كما أن (ليس) تنفي الحال.

(1) معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، بيروت، 465/1.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 180/1.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 127/1، 128.

والوجه الثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس)⁽¹⁾، ثم يخلص إلى أنه: "إذا ثبت أنها أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر"⁽²⁾.

- قياس (إن) وأخواتها في العمل على الفعل:

قال ابن الخشاب: "وإنما عملت هذه الحروف هذا العمل دون غيرها من حروف المعاني إلا الأقل؛ لأنها أشبهت الأفعال شبيهاً قوياً؛ لأن معانيها معاني الأفعال، وألفاظها مقاربة لألفاظها"⁽³⁾. ويقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى"⁽⁴⁾.

- تشبيه نون (لذن) بالتنوين:

يقول ابن يعيش: "وإنما نصبوا بها - لذن - هاهنا لأنهم شبهوا نون (لذن) بالتنوين في ضارب فنصبوا بها (غدوة) تشبيهاً بالمميز في نحو: عندي راقود خلاً، وجبة صوفاً والمفعول في نحو هذا ضارب زيداً وقاتل بكرًا"⁽⁵⁾، ثم يذكر ابن يعيش وجه الشبه فيقول: "ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون يقال: لذن ولدن بضم الدال وفتحها على ما سبق فلما اختلفت الحركتان قبل النون وكانوا يحذفون النون فيقولون: لددودة شابهت الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب وشابهت نون التنوين بكونها تحذف تارة وتثبت أخرى كما يكون التنوين كذلك فنصبوا بها (غدوة) كما نصبوا ب(ضارب)"⁽⁶⁾.

- قياس فعال التي بمعنى المصدر على فعال التي في معنى الأمر:

من ضروب فعال أن تكون اسماً لمصدر علماً عليه ك(فجار) و(بداد)، ولا تبنى إلا أن يجتمع فيها ما اجتمع في (نزال) وبابه من التعريف والتأنيث والعدل فهي محمولة على (نزال) في البناء يقول الفخر الرازي: "إن الموجب لكون فجار مبنية مشابقتها لفعال التي تقع في الأمر من أوجه ثلاثة:

(1) أسرار العربية للأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى، 1957م، 138.

(2) السابق نفسه 139.

(3) المرئجل لابن الخشاب تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م، 169.

(4) الإنصاف 1/177.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 4/102.

(6) السابق نفسه 4/102.

الأول: أهما وقعا موقع غيرهما وعدلتا عنه.

الثاني: أن لفظهما واحد تقول نزال وفجار فتجد الوزن واحداً.

الثالث: أن كل واحد منهما معرفة ومؤنث كما ترى⁽¹⁾.

وما ذكره الرازي هو مذهب سيبويه⁽²⁾ فقد ذهب المبرد⁽³⁾ إلى أن الموجب لبنائها أنها لو كانت

مؤنثة معرفة غير معدولة لكان حكمها منع الصرف، فلما عدلت زادها العدل ثقلاً فلم يبق بعد منع الصرف إلا البناء، أي أن الموجب لبنائها هو اجتماع ثلاث علل.

وقد ضعف قول المبرد بأن الاسم إذا اجتمع فيه علتان امتنع من الصرف ولا يزيده اجتماع

العلل على منع الصرف فيكون اجتماع العلل المانع من الصرف وأدنى ذلك علتان والذي يدل على ذلك أن صحراء لا تصرف وإذا سمي بما زاد علة ولم يخرج ذلك إلى البناء وكذلك حمراء⁽⁴⁾.

- قياس المضمرة على التنوين:

ذهب الخوارزمي إلى أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ضعيف في القياس لأن

الضمير المتصل في غلامه وغلامك وغلامي قد صار عوضاً لما كان فيه من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين ثم يطرح الخوارزمي بعد هذا سؤالاً فيقول: "فإن سألت: كيف لم يقبح

عطف الظاهر المجرور على الظاهر المجرور؟"⁽⁵⁾، يجيب الخوارزمي آخذاً بقياس الشبه في هذه المسألة:

"بأن المضمرة أذهب في مشابهة التنوين من المظهر ألا ترى أن هذا المضمرة على حرف كما أن التنوين

كذلك وأنها مجتمعان في السكون بخلاف المظهر، ولأن المضمرة لا يفصل من الاسم في الوقف كما لا

يفصل التنوين في الوصل لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا إذا كان المضاف إليه ظاهراً"⁽⁶⁾.

(1) عرائس المحصل من نفايس المفصل دراسة وتحقيق محمد سعيد زريقات، المجلد الثاني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1989م، 15.

(2) انظر الكتاب 275/3.

(3) انظر المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية، القاهرة، 1386هـ، 374/3.

(4) انظر أمالي ابن الشجري تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م، 115/2، وانظر الخصائص 179/1.

(5) التخميم 131/2.

(6) التخميم 131/2.

- قياس ألف كلا وكلتا على الألف في لدى وعلى في قلبها ياء مع المضممر:

لأنها أشبهتها ولأنها لزممت الإضافة وجر الاسم بعدها فكما أن لدى وعلى لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو لدى زيد وعلى عمر تقلب مع المضممر نحو لديك وعليك فكذلك كلا لا تقلب ألفها ياء مع المظهر وتقلب مع المضممر يقول ابن الحاجب: "وقلبت ألفه كلا في النصب والجر تشبيهاً لها بألف لدى وعلى في لفظها ولزومها الإضافة، ولم تقلب في الرفع لأن لدى وعلى لا تقعان في الرفع فتثبت على حالها"⁽¹⁾.

- قياس الوصف على الفعل عند الجمع:

قاس الرضي الوصف على الفعل عند الجمع وأوضح وجه الشبه بينهما يقول: "فلأنه لما وضع مشابهاً للفعل مؤدياً معناه معلاً بإعلاله مصححاً بتصحيحه كما تبين في التصريف أريد أن تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف واواً وإن كان واو الفعل اسماً واو الاسم حرفاً"⁽²⁾.

- قياس الخبر على الفاعل في الرفع:

قاس عبد القاهر الجرجاني الخبر على الفاعل في الرفع قال: "وأما موجب كون علامة خبر المبتدأ الرفع فما ذكرنا من مشابته الفاعل ... خبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابه الفاعل وقوي ذلك بأنه الجزء الثاني من الجملة كما أن الفاعل كذلك ألا ترى أن مرتبة منطلق بعد زيد في قولك: زيد منطلق كما أن مرتبة الفاعل بعد الفعل فزيد في قولك: قام زيد بعد قام لا قبله فالذي أوجب له أن يكون مرفوعاً غير الذي عمل الرفع فيه، وذلك أن مشابته للفاعل أوجب أن تكون علامة الرفع بعامل ثم كان ذلك العامل ما وصفنا من الابتداء أو المبتدأ كما أن مشابته يفعل وأخواته للاسم أوجب أن يكون له اختلاف آخر باختلاف العوامل"⁽³⁾.

فقول الجرجاني في: "فالذي أوجب له أن يكون مرفوعاً غير الذي عمل فيه الرفع" يراد به أن العلة التي أوجبت الرفع في الفاعل منفية في خبر المبتدأ والذي أوجب الرفع في الخبر هو المشابهة فقط.

(1) الإيضاح في شرح المفصل تحقيق وتقديم موسى بناي العليبي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 122/1.

(2) شرح الرضي على الكافية 374/3، 375.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق كاظم بحر المرجان، 1982م، 257/1.

- قياس الماضي على المضارع في بنائه على الحركة:

قال أبو حيان الأندلسي: "وبني الماضي على الحركة لشيبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد النواسخ بخلاف الأمر"⁽¹⁾.

- قياس النصب في التثنية والجمع على الجر بالياء في التثنية والجمع:

يقول ابن جني: "اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به، حذبه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع"⁽²⁾.

فالأصل هنا هو الجر بالياء في التثنية والجمع والفرع هو النصب في التثنية والجمع ووجه الشبه الجامع بينهما هو أن كلا منهما فضلة.

- استدلالهم به في المسائل الصرفية:

ومن ذلك:

- قياس نون التوكيد الخفيفة على التنوين في الوقف عليها بالألف:

يقول الخوارزمي: "والحزم في هذه المسألة أن النون الخفيفة شبيهة بالتنوين والفتحة شبيهة بالنصب وأنت إذا وقفت على المنصوب المنون وقفت عليه بالألف كذلك هذا"⁽³⁾.

- قياس ياء النسب على تاء التأنيث:

وذلك أن ياء النسبة زائدة لمعنى وهي مضمومة إلى الاسم المنسوب وواقعة طرفاً والإعراب جار عليها، وأنه ليس لها محل من الإعراب كما أن تاء التأنيث كذلك يقول الفخر الرازي ذاكراً أوجه الشبه بينهما: "إن ياء النسب تأتي على وجهين حقيقي وغير حقيقي كما أن تاء التأنيث كذلك مثال الأول: هاشمي وبصري ومثال الثاني كرسبي وبردي فإنه ليس فيه نسبة إلى كرس ويرد ... وأن ياء النسب قد تكون فارقة بين الجنس وواحد كما جاءت التاء فارقة بينهما تقول روم إذا أردت الجمع وإذا أردت

(1) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، ط1، 2008م، 128/1.

(2) الخصائص لابن جني 111/1.

(3) التخميم 246/4.

واحد أدخلت ياء النسب وقلت رومي ... كما أن التاء هي الفارقة بين الجنس وواحدة في نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة⁽¹⁾.

- قياس همز حائض على قائم:

استدل ابن جني بقياس همز حائض على قائم للوجه الشبهي الجامع وهو صورة فاعل على أن التاء في راضية وآشرة هي للمبالغة كداهية وفروقة وليست للتأنيث فكما أن حائض إنما همز قياساً على قائم لمجيئه على صورته فكذلك تاء راضية هي للمبالغة كتاء داهية لأنهما بلفظ الجاري على الفعل قال ابن جني: "التاء في راضية وآشرة ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه ... وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للمبالغة كفروقة وحرورة وداهية مما لحقته التاء للمبالغة والغاية وحسن ذلك أيضاً شيء آخر وهو جريانها صفة على مؤنث وهي بلفظ الجاري على الفعل ... ألا ترى أن همزة حائض وإن لم يجر على الفعل إنما سببه أنه شابه في اللفظ ما طرد همزه من الجاري على الفعل نحو قائم وصائم وأشبه ذلك"⁽²⁾.

- قياس الألف والنون على هاء التأنيث:

يقول ابن جني: "جعلوا الألف والنون في داران وماهان بمنزلة هاء التأنيث في دارة وقارة فكما أعلت هذه الأسماء ونحوها ولم يمنع من القلب هاء التأنيث كذلك قلبت في داران ونحوها"⁽³⁾، ثم يذكر ابن جني أوجه الشبه فيقول: "فإن قيل ومن أين أشبهت الألف والنون هاء التأنيث؟ قيل من وجوه منها أنك لو رخصت ما في آخره ألف ونون زائدتان لحذفتها جميعاً كما تحذف هاء التأنيث ألا ترى أنك تقول في عثمان: يا عثم أقبل ... كما تقول في طلحة: يا طلع أقبل، وأنت تقول في تحقير زعفران زعفران فتحقر الصدر".

بعد هذا العرض لقياس الشبه عند النحاة نشير إلى أن الشبه في هذا القياس قد يكون لفظياً أو معنوياً أو شبهاً لفظياً ومعنوياً ونحاول أن نوضح ذلك:

(1) عرائس المحصل من نفائس المفصل المجلد الثاني 902، تحقيق محمد سعيد زريقات.

(2) الخصائص لابن جني 153/1، 154.

(3) المنصف لابن جني 8/2.

- الشبه اللفظي:

سمى ابن جنيّ هذا اللون من القياس بالقياس اللفظي⁽¹⁾، وأشار إليه ابن السراج بقوله: "كثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى"⁽²⁾، ومن أمثلة ذلك: قياس (ليس) على الفعل في جواز أن تعمل في الظرف وإن عريت عن الحدث، ووجه الشبه في هذا القياس الشبهي النحوي هو كون (ليس) على وزن الفعل لأن فعل مخفف فَعَلَ وهذا شبه لفظي، وهذا أحد القياسين الذين استدل بهما ابن جني في جواز عمل (ليس) في الظرف، وأما القياس الثاني فهو أنه قاس هذا الحكم الذي هو جواز عملها في الظرف على ما جاء عن العرب من اطراد عملها من الرفع والنصب بقوله: "فكما عملت الرفع والنصب وإن عريت من معنى الحدث كذلك أيضاً تنصب الظرف"⁽³⁾، فكما جاز ذلك فيها من حيث جاز أن ترفع وتنصب وكانت على مثال الفعل⁽⁴⁾. كذلك استناد النحاة إلى القياس اللفظي في إلحاقهم شملت وصعرت وبيطرت بباب دحرجت، وذلك أنهم وجدوها على سمتها وعدد حروفها "ألا تراك تقول: شملته وحوقله وبيطره كما تقول دحرجته، وكذلك في المضارع تقول: شملل يحومل وحوقل يحوقل كما تقول دحرج يدحرج"⁽⁵⁾، وهذا إنما صارت شملت ونحوها نظائر دحرجت اعتماداً على وجه الشبه الجامع بينهما. ومن ذلك أيضاً حملهم (علباء) على (حمراء) فكما قالوا في (حمراء) حمراوي قالوا في (علباء) علباوي ثم حملوا (كساء) على (علباء) فقالوا كساوي يقول ابن يعيش: "ثم قالوا في الإضافة إلى (علباء) و(حرباء) علباوي وحرباوي فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنها شابهت (حمراء) و(صحراء) بالزيادة فحملوها عليها ... ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا في (كساء) كساوي ... حملا لها على (علباء) ... فكل واحدة من هذه الأسماء محمول في القلب على ما قبله وإن لم يشركه في العلة لكن لشبه لفظي"⁽⁶⁾.

(1) انظر الخصائص لابن جني 1/110.

(2) الأصول في النحو لابن السراج 1/93.

(3) الخصائص لابن جني 2/400.

(4) انظر السابق نفسه 2/400.

(5) عرائس المحصل للفخر الرازي 3/331، وانظر شرح المفصل لابن يعيش 7/155.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 5/155.

ومن ذلك حملهم (حائض) وقياسه على ما اطرده من الجاري على الفعل نحو قائم وصائم وإن لم يجز (حائض) على الفعل ووجه الشبه هنا لفظي فحائض على صورة قائم.

ومن ذلك تشبيه السيرافي نون (لندن) بنون عشرين يقول: "فشبهت بنون عشرين حين قالوا عشرو زيد ... إلا أن نون عشرين زائدة ونون (لندن) أصلية فشبهت الأصلية بالزائدة حيث ثبت في حال وسقطت في حال كما ثبتت الزائدة وسقطت في حال"⁽¹⁾.

وكذلك تشبيههم ألف (كلا) بألف (لدى) و (على) في قلب ألفه ياء في النصب والجر فتقول: كليهما كما تقول عليهما ولديهما يقول ابن الحاجب: "وقلبت ألف (كلا) في النصب والجر ياء تشبيهاً لها بألف (لدى) و(على) في لفظها"⁽²⁾.

- الشبه المعنوي:

يقول المبرد: "فأما المعنى فتشبيهك (ما) بـ (ليس) و(ليس) فعل و(ما) حرف والمعنى واحد"⁽³⁾.

- ومن ذلك ما ذكر في تفسير عدم إعمال (أن) في المضارع بعدها في البيتين الآتيين:

أن تمبطين بلاد قـ م يرتعون من الطـلاح⁽⁴⁾

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تعلما أحدا⁽⁵⁾

حيث ذهب البصريون إلى أن (أن) هنا هي الناصبة للاسم وهي المخففة من الثقيلة؛ إلا أن الشاعر أولاهها الفعل بلا فصل فكأنه قال: أنكما تقرأن إلا أنه خفف من غير تعويض، هذا بالنسبة للبيت الثاني أما البيت الأول ففي (أن) ضمير الشأن والمراد أنه تمبطين⁽⁶⁾.

أما الكوفيون وهنا وجه الاستدلال فإنهم قاسوا (أن) على (ما) ووجه الشبه الجامع بينهما هو كونهما مصدرين وعليه لم تعمل (أن) قياساً على (ما) للشبه المعنوي.

(1) شرح الكتاب للسيرافي 127/1.

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 122/1.

(3) المقتضب للمبرد 33/3، وانظر الكتاب 57/1.

(4) انظر معاني القرآن للفراء 36/1.

(5) انظر مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1969م، 322/1.

(6) انظر خزنة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1979م، 420/8،

420/8، 421.

ومن ذلك أيضاً حمل (حتى) على الواو يقول ابن يعيش: "فإن قيل من أين أشبهت (حتى) الواو حتى حملت عليها؟ قيل لأن أصل (حتى) إذا كانت غاية أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها كقولك ضربت القوم حتى زيداً ف(زيد) مضروب مع القوم كما يكون ذلك في قولك ضربت القوم وزيداً فلما اشتركا فيما ذكرنا حملت على الواو"⁽¹⁾.

ومن ذلك تحريج ابن جني لقول الشاعر:

يوم السليفاء لم يوفون بالجار⁽²⁾.

حيث إنه قاس (لم) على (لا) "فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالة عليه"⁽³⁾، ثم يشير إلى قول الشاعر مستندلاً على هذا الكلام:

أجدك لم تغتمض ليلة فترقدتها رقادها⁽⁴⁾.

حيث استعمل (لم) في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع (ما) النافية للحال⁽⁵⁾.

وكذلك قول الشاعر:

أجدك لن ترى بتعيلبات ولا بيد أن ناجية ذمولا⁽⁶⁾.

- استعمل أيضاً (لن) في موضع (ما)⁽⁷⁾:

واضح جداً أن قياس الشبه هنا قد أعان النحاة على توجيه هذه الأبيات وعلى تعليل استخدام الشيء في غير موضعه المتعارف عليه، ولولا قياس الشبه لم يكن هناك طريق علمي لتعليل هذه الظواهر الجمّة ف(لم) في قول الشاعر (لم يوفون) أخذت حكم (لا) وذهب عنها الجزم على أن ابن هشام قد استدلل بهذا البيت على أن الفعل المضارع قد يرفع بعد (لم)⁽⁸⁾، وهذا هو الأثر العلمي لقياس

(1) شرح المفصل لابن يعيش 18/8.

(2) انظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلي، دار التحرير للطبع والنشر، مصر، 1969م، 42/2.

(3) الخصائص 388/1.

(4) انظر الشاهد في المحتسب 42/2، وشرح المفصل لابن يعيش 8/7.

(5) الخصائص 388/1.

(6) انظر البيت في الخزانة 79/2، ومجالس ثعلب 131/1.

(7) الخصائص 388/1.

(8) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة 277/1.

الشبه؛ لأن القياس قد وافق السماع إذ الرفع ب(لم) مسموع والقياس قابل له، واجتماع القياس والسماع على شيء يدل على قوته، ويدفع إلى القول بإجازته، وإذا امتنع القول بإجازته فإن القول بأن رفع المضارع بعدها لغة⁽¹⁾ شديد جداً؛ لأن جميع اللغات موافقة للقياس، وهذا أولى من القول بشذوذه مع موافقة القياس له، كما أن الأشموني رجح حمل (لم) على (ما) دون (لا)؛ لأن وجه الشبه بين (لم) و (ما) في البيت أقوى منه بينها وبين (لا)؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً بخلاف (لا)⁽²⁾، وأن (لم) مختصة بنفي المضارع وقلبه ماضياً⁽³⁾.

- الشبه المعنوي واللفظي:

وهذا النوع من قياس الشبه أقوى من النوعين السابقين؛ لأن القياس فيهما يعتمد على وجه شبهي واحد هو إما لفظي أو معنوي، والقياس هنا يعتمد على كلا هذين الوجهين لأن "الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"⁽⁴⁾، والظاهر أن أضعف الثلاثة هو الحمل اللفظي⁽⁵⁾، ومن أمثلة ذلك:

تعليل نصب الحال بما في (ليت) من معنى الفعل وهو هنا التمني نحو: ليت زيدا أخوك قائماً،
وبما في (كأن) من معنى التشبيه وهو معنى فعلي نحو قول النابغة:
كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند سفاد⁽⁶⁾.

حيث علل ذلك بقياسهما على الفعل المتعدي، ووجه الشبه الجامع بينهما وبين الفعل لفظي ومعنوي، واللفظي يتمثل في عملهما الرفع والنصب وفي كونهما على أكثر من حرفين كما أن الفعل كذلك، أما الشبه المعنوي فهو التمني والتشبيه⁽⁷⁾، واعتماداً على هذا القياس جاز أن يكون الحال معمولاً لمعنى الفعل الموجود في كل من ليت وكأن، فلو لم يكن للشبه اللفظي هنا أثر لكان معنى التشبيه المستفاد من الكلام يكفي لأن يكون هو العامل في الحال المتقدمة عليه في قوله (كأنه خارجاً)، وفي

(1) انظر المحتسب 42/2.

(2) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي 5/4.

(3) انظر المغني لابن هشام 277/1.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف 510/2.

(5) انظر الخصائص 223/1، 224.

(6) انظر الديوان تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م، 19.

(7) انظر الخصائص 275/2.

امتناع عمل المعاني فيما تقدم عليها⁽¹⁾ دليل على أن معنى الفعل في (كأن) هو العامل، ومعلوم أن معنى الفعل لم يثبت في (كأن) إلا باجتماع الشبهين فيها اللفظي والمعنوي⁽²⁾.
ومن ذلك أيضاً قياس أفعل التعجب على أفعل التفضيل في دخوله التصغير⁽³⁾ فقد أشبهه في لفظه وأشبهه في المعنى حيث أفاد التفضيل والمبالغة ولذا دخله التصغير أيضاً.
وكذلك قياس إن وأخواتها على الفعل في العمل إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى وذلك من عدة أوجه⁽⁴⁾، يقول الأنباري: "لا نسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى"⁽⁵⁾.
وأيضاً قياس اسم الفاعل والصفة المشبهة به على الفعل في تحمل الضمير، لأنهما يشبهانه لفظاً ويتضمنانه معنى وهو الأصل في تحمل الضمير⁽⁶⁾.

- مزايا قياس الشبه:

من خلال ما سبق يتضح لنا كثرة هذا القياس عند النحاة واعتمادهم عليه في الاستدلال، وقد اتضح لنا من خلال وقوفنا على هذا القياس عندهم مزايا كثيرة، وهذه المزايا حسب ما نرى مترتبة على الفرق بينه وبين قياس العلة، أي أن عدم اشتراط وجود علة حكم الأصل في الفرع في قياس الشبه قد منحت هذه المزايا التي منها ما يشير إلى أن قياس الشبه أضعف من قياس العلة، ومنها ما يشير إلى الاتساع الذي أحدثه قياس الشبه وسهولة انتقال الحكم من شيء إلى شيء، وهذه المزايا بمجموعها تشير إلى أصالة قياس الشبه في النحو، وأهم تلك المزايا:

1. إن قياس الشبه لما كان قائماً على إيجاد أوجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه انخط فيه

الفرع عن درجة الأصل:

إذ لم يأخذ كل ما للأصل من أحكام وخصوصيات لأن العلة الموجبة للحكم في الأصل غير موجودة في الفرع، فقياس الشبه لا يشترط فيه أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه

(1) انظر الخزانة 186/3.

(2) انظر الخصائص 276/2.

(3) انظر أسرار العربية 117، والإنصاف 142/1.

(4) انظر ابن يعيش 102/1.

(5) الإنصاف 226/1.

(6) انظر أسرار العربية 198.

بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض الأحكام، وإنما ينحط الفرع عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل، وهذا يدل على ضعف قياس الشبه عن قياس العلة ولذلك صرح النحاة بانحطاط درجة الفروع عن درجة الأصول في هذا القياس⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك:

ما قاله الأنباري في قياس (لات) على (ليس)، حيث قال: " (لات) حرف بمعنى (ليس) وله اسم وخبر كـ(ليس) ...، ولا يكون اسمه وخبره إلا الحين، ولا يجوز إظهار اسمه لأنه أوغل في الفرعية، لأنه فرع على (ما) و(ما) فرع على (ليس) فألزم طريقة واحدة"⁽²⁾

يقول الفخر الرازي عن امتناع تنوين اسم (لا) النافية للجنس: "وإنما امتنع تنوينه لأن (لا) لما كانت فرعاً على (إن) المشددة في العمل واستعمل الأصل بالنصب والتنوين وجب انحطاط الفرع عن أصله لقصوره عن قبول التنوين"⁽³⁾

وعملاً بهذه القاعدة رد ابن يعيش قول الكسائي في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَّرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ...﴾⁽⁴⁾، على أن (كتاب) منصوب بـ(عليكم)⁽⁵⁾؛ لأن في ذلك تسوية بين الأصل والفرع إذ (عليكم) اسم فعل وهو محمول على الفعل في العمل يقول ابن يعيش: "لأن هذه الظروف ليست أفعالاً وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبداً منحطة عن درجة الأصول فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز"⁽⁶⁾.

(1) انظر الإنصاف 1/60، 176، 229، 617.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 2/312.

(3) الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق المجلد الأول من عرائس المحصل من نفائس المفصل لطارق نجم عبد الله، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1983م، 222.

(4) سورة النساء الآية 24.

(5) انظر مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكّي القيسي، تحقيق جمال الدين ياسين، مجّد السواس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2000م، 175، وانظر الإنصاف 1/228.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 1/117.

ومن ذلك ما ذكره الخوارزمي في قياس الصفة المشبهة على اسم الفاعل يقول: "الصفة المشبهة وإن كانت تعمل كاسم الفاعل عمل الفعل إلا أنها تنحط عن اسم الفاعل بشيء وهي أنها لا تعمل بمعنى الاستقبال فلا يقال: هذا رجل حسن وجهه غداً كما تقول: هذا رجل ضارب أبوه غداً"⁽¹⁾.

2. إذا عرض على المشبه عارض أزال وجه الشبه بطل قياس الشبه:

وسلب المشبه الحكم بعد أن كان ثابتاً فيه، ولا يتصور ذلك في قياس العلة ومن أمثلة ذلك:

ذهب أبو علي الفارسي إلى عدم جواز إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع (لا) على الفتح كما كان جائزاً إعمالها قبل ذلك؛ لأن: "ذلك بالبناء مع (لا) على الفتح قد فارق شبه الفعل كما أن اسم الفاعل والمصادر بالتصغير والوصف قد فارقا ذلك، فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغرين ولا موصوفين كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بني كل واحد منهما مع (لا) على الفتح"⁽²⁾؛ لأن الصفة تخرجه عن شبه الفعل وكذلك التصغير.

ذهب الكوفيون إلى عدم إعمال (إن) المخففة من الثقيلة⁽³⁾ بزوال شبهها اللفظي بالماضي لأنها أصبحت على حرفين، وهذا ما اختاره المبرد قال: "والأقيس الرفع فيما بعدها لأن إن إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه"⁽⁴⁾.

يقول الأنباري عند حديثه عن (إذن) إنها لا تعمل إذا دخلت على فعل الحال نحو قولك: إذن أظنك كاذباً إذا أردت أنك في حال الظن وذلك "لأن إذن إنما عملت لأنها أشبهت أن وأن لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا زال الشبه بطل العمل"⁽⁵⁾.

ذهب الرضي إلى أن أمر الفاعل المخاطب اضرب مبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حروف المضارعة يقول: "لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب أي

(1) التخمير 116/3.

(2) الحجة في علل القراءات السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1965م، 146/1.

(3) انظر الإنصاف 195/1.

(4) المقتضب 361/2.

(5) أسرار العربية 331.

الموازنة⁽¹⁾ فرجع إلى أصله من البناء"⁽²⁾؛ لأن أصله لتضرب أي رجع إلى أصله من البناء حين زال وجه الشبه المقتضي للإعراب.

يقول السيرافي عند حديثه عن عدم حذف نون لم يكن إذا لقيها ساكن: "وإنما لم يحدفوها إذا لقيها ساكن من قبل أنها إذا تحركت لالتقاء الساكنين زال عنها شبه حروف المد واللين ويكون مخرجها من الفم لا من الأنف فأقرت على ما ينبغي لها"⁽³⁾.

ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش من أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة والثقيلة بني لبعده عن الاسم لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم فإذا دخلت عليه نون التوكيد أكدت فيه معنى الفعلية وبعد عن الاسم يقول: "وذلك من قبيل أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية وإنما أعرب لشبهه بالاسم فإذا دخلت عليه نون التأكيد أكدت معنى الفعلية ومكنته فغلب جانب الفعل وبعد من الاسم فعاد إلى أصله"⁽⁴⁾.

3. لا يشترط في قياس الشبه أن يكون التشابه تاماً بين المشبه والمشبه به:

فكما توجد أوجه للشبه توجد أوجه للخلاف ومن ذلك:

ما ذكره ابن جني عند حديثه عن ألف آدم: "فإن قيل: إنك زعمت أن ألف آدم قد أجزيت مجرى ألف خالد ... قيل هي وإن أشبهتها فليست تجري مجراها في كل حال ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضي بزيادة ألف آدم كما نقضي بذلك في خالد ولا يمكننا أن نقضي بانقلاب ألف خالد كما نقضي بانقلاب ألف آدم، فقد يشبه الشيء بالشيء ويخالفه من آخر"⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن يعيش من قياسه الضارب الرجل على الحسن الوجه يقول: "فأما قولهم الضارب الرجل وإنما ساغت إضافته وإن لم تستفد بالإضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف فالأن إضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً، وأما الخفة لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة فقضية الدليل ألا تصح إضافته كما لا تقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه وشبهه به من جهة أن (الضارب) صفة كما أن (الحسن) صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً فتقول هذا

(1) أي موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية.

(2) شرح الرضي على الكافية 4/125.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/180.

(4) شرح المفصل لابن يعيش 7/10.

(5) المنصف لابن جني 2/317.

ضارب زيداً وضارب زيد كما تقول: مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه مع أنه مضاف إذا أريد تعريفاً كان كذلك في الحسن الوجه⁽¹⁾. هذا وجه المشابهة أما المخالفة فيقول: "وإن لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى أن المضاف إليه في الضارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف إليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع"⁽²⁾. صرح الأنباري بذلك فقال: "ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه"⁽³⁾.

كذلك لا يبطل الحمل أو قياس الشبه زوال أحد جوانب الشبه بين المقيس والمقيس عليه لأن قياس الشبه لما لم يقم على علة الأصل جاز أن يحمل المشبه على المشبه به لعدة أوجه شبيهة كما في حمل المضارع على الاسم، ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش من عدم إبطال عمل (إن) المخففة من الثقيلة لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى وهي بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه⁽⁴⁾، وذلك لا يبطل عملها يقول: "وأما إعمالها مع التخفيف فنحو إن زيداً منطلق ... يجرونها على أصلها ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه وبقي عمله نحو لم يك زيد منطلقاً"⁽⁵⁾.

ومن ذلك ما رآه الأنباري من أن (لعل) لا يبطل عملها عمل الفعل ألا تكون على وزن من أوزان الفعل؛ لأنها أشبهت الفعل من وجهين، اللفظ والمعنى، وذكر لها ثلاثة أوجه للشبه بالفعل، ثم قال: "وهذه الوجوه من المشابهة بين (لعل) والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزن من أوزانه، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة"⁽⁶⁾.

(1) شرح المفصل لابن يعيش 123/2.

(2) السابق نفسه 123/2.

(3) الإنصاف 164/1.

(4) انظر البيان في غريب القرآن 29/2، والإنصاف 208/1.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 72/8.

(6) الإنصاف 226/1.

4. قد يحدث أحياناً أن يشبه المشبه بشيئين من وجهين مختلفين في آن واحد:

وتنقسم هذه الحالة إلى قسمين:

أ. أن يكون المشبه متمتعاً بما يحوله إياه كلا القياسين وذلك نحو (أن) التي تشبه الفعل في عملها وتشبه الاسم في مرفوعها⁽¹⁾ موقعه في الرفع والنصب والجر نحو: بلغني أنك منطلق، وعرفت أنك قادم، جئت لأنك كريم.

ونحو أسماء الأفعال التي تشبه الأفعال في أمور وتشبه الأسماء في أمور شبهها بالأفعال يتمثل في أوجه منها: كون جوابها مجزوماً⁽²⁾ نحو قوله:

وقولي كما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي⁽³⁾

ومنها توكيد الضمير الموجود فيها نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فَرَزْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ ﴾⁽⁴⁾، ف(أنتم) توكيد للضمير في (مكانكم) ثم العطف على ذلك الضمير بعد توكيده، ومنها لحاق النون كما تلحق الفعل نحو قولهم: مكانكي وهذا مثل أكرمني في حق النون.

ويتمثل شبهها بالأسماء في الأوجه التالية: التنوين، التثنية، الجمع، التأنيث، الإضافة، التحقير نحو رويدك⁽⁵⁾.

ب. ربما أخذ الشيء شهماً بشيئين مختلفين فيأخذ في حكمه منزلة بين المنزلتين ومن ذلك: ما اعتل به ابن جني لتقديم المستثنى على المستثنى منه بأنه قد تجاذبه شبهان: أحدهما كونه مفعولاً والآخر كونه بدلاً لذلك خليت له منزلة وسيطة فقدم على المستثنى منه وآخر البتة عن الفعل الناصبة⁽⁶⁾.

(1) انظر المقتضب 109/4.

(2) انظر الخصائص 35/3.

(3) البيت لعمرو بن الإطنانه في إنباه الرواة على أنباه النحاة للفطحي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م، 281/3، وانظر الخصائص 35/3.

(4) سورة يونس الآية 28.

(5) انظر الخصائص 44/3، 45.

(6) انظر الخصائص 382/2.

استدل الأنباري للكوفيين بالمنزلة الوسيطة على عدم جواز تقدم خبر (ليس) عليها وجواز تقدمه على اسمها فقط؛ لأن ليس أخذت شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما) فأخذت شبهاً من (كان) "لأنها فعل كما أنها فعل وشبهاً من (ما) لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فلما أخذت شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين فجاز تقديم خبرها على اسمها"⁽¹⁾، ثم يقول موضحاً: "لأنها أقوى من (ما) لأنها فعل و(ما) حرف والفعل أقوى من الحرف ولم يجوز تقديم خبرها عليها لأنها أضعف من (كان) لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف وهذا غاية في الوضوح والتحقيق"⁽²⁾.

5. أحياناً يحمل المشبه على المشبه به بوجه شبهي جامع بينهما ثم يحمل على هذا المشبه

مشبه آخر بوجه شبهي غير الأول ثم يحمل على المشبه الثاني مشبه ثالث بوجه شبهي ثالث: وهكذا تتراكم أقيسة الشبه وأكثر ما يكون ذلك في الشبه اللفظي، وذلك نحو قولهم: (حمراوي) و(صفراوي) فقلبوها همزة لثلاث تقع علامة التأنيث حشواً، ثم إنهم حملوا همزة (علباء) على همزة (حمراء) فقالوا: (علباوي) ثم إنهم حملوا همزة (كساء) على همزة (علباء) فقلبوها وقالوا: (كساوي) و(قضاوي) وهكذا قالوا من بعد في (قراء) (قراوي) فشبهوا همزة (قراء) بهمزة (كساء) يقول ابن يعيش: "فإن نسبت إلى ما لا ينصرف نحو (حمراء) و(صحراء) فالباب أن تقلب الهمزة واواً فيه فتقول: (حمراوي) و(صحراوي) وإنما قلبت الهمزة فيه واواً ولم تقرر بحالها لثلاث تقع علامة التأنيث حشواً ولم تكن لتحذف لأنها لازمة تحرك بحركات الإعراب... ثم قالوا في الإضافة إلى (علباء) و(حرباء) (علباوي) و(حرباوي) فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لأنها شابهت (حمراء) و(صحراء) بالزيادة فحملوها عليها وإن لم تكن همزة (حمراء) فقلبت في (حمراوي) لكونها زائدة ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا في (كساء) (كساوي) وفي (رداء) (رداوي) فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة (علباء) من حيث كانت أصلاً غير زائدة فكل واحد من هذه الأسماء محمول في القلب على ما قبله وإن لم يشركه في العلة لكن لشبه لفظي"⁽³⁾.

(1) الإنصاف 164/1.

(2) السابق نفسه 164/1.

(3) شرح المفصل لابن يعيش 155/5، 156.

وعلى هذا فوجه الشبه بين همزة (علباء) وهمزة (حمراء) هو أنهما زائدتان في حين أن قلب همزة (حمراء) كان لثلاثا تقع حشواً وهي للتأنيث، أما وجه الشبه بين همزة (كساء) و(علباء) هو كون همزة (علباء) وهمزة (كساء) أن همزة (قراء) كانت أصلاً غير زائدة كما أن همزة (كساء) غير زائدة، ونحن لم نكن أبدلنا همزة (كساء) في (كساوي) من حيث كانت غير زائدة لكن هذه أشباه لفظية يحتمل أحدها على ما قبله تشبهاً به وتصوراً له.

وقد برز ابن جني تراكم هذه الأقيسة بقوله: "وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخليهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذهبهم"⁽¹⁾.

6. إن الشيء إذا أشبه الشيء من وجه لم يخرج بتلك المشابهة عن أصله:

ومن ذلك دخول التصغير أفعال في التعجب لأنه: "يصح كما يصح الاسم قلنا التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحملة على باب أفعال الذي للمفاضلة ولأنه أشبه الأسماء لأنه لزم طريقة واحدة فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين وجب أن يصح كما يصح الاسم، وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين ولم يخرج عن كونه اسماً فكذلك ههنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً"⁽²⁾.
ومن ذلك اسم الفاعل المشبه بالفعل في العمل يقول ابن الحاجب: "كذلك إذا قلنا ضارب فإنه يدل على معنى في نفسه من غير زمان وقد يستعمل دالاً على الزمان كقولهم: مررت برجل ضارب زيداً ومع ذلك فلم يخرج عن الاسم لأن أصل وضعه لا دلالة فيه على الزمان"⁽³⁾.

7. قد يجتمع في قياس شبه نوعان من أنواع قياس الشبه:

وذلك نحو إلحاقهم (شمملت) و(صعرت) بباب (دحرجت)، وذلك أنهم وجدوها على سمتها عدد حروف وموافقة بالحركة والسكون⁽⁴⁾ وهذا شبه لفظي، والقياس هنا من نوع حمل النظر على

(1) الخصائص 215/1.

(2) أسرار العربية للأنباري 118، 119.

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 65/1.

(4) انظر الخصائص لابن جني 221/1.

النظير يقول الفخر الرازي: "ومعنى الإلحاق أن تدخل الزيادة على بناء من أبنية الأصول اسماً كان أو فعلاً فيوافق لفظه بالزيادة لفظ البناء من أبنية الأصول في حركاته وسكونه"⁽¹⁾.

وقد قوي هذا القياس قياس آخر من نوع حمل الفرع على الأصل يؤدي إلى نفس ما أدى إليه القياس اللفظي وهو الحكم بإلحاق (شملت) ونحوها بباب (دحرجت)، والأصل في هذا القياس هو مصادر ما ألحق بباب (دحرجت) التي جاءت على مصادر الرباعية نحو الشملة والبيطرة والحوقلة والفرع هو أفعال ما ألحق بباب (دحرجت)، والحكم هو أنه لما جاءت مصادرها على مصادر الرباعية والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها ولذلك استمرت في تصريفها استمرار ذوات الأربعة⁽²⁾ يقول ابن جني: "فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها، واتساع العرب بما في محاوراتها وطرق كلامها ... فقولك (بيطر) يبيطر ببيطرة كدحرج يدحرج دحرجة ومبيطر كمدحرج وكذلك (شملت) ... فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه"⁽³⁾، ويقول الفخر الرازي: "فهذه الأبنية الستة الملحقة بدحرج ودخلت عليها هذه الزيادات لإلحاق مصدرها بمصدر (دحرج) وبابه ألا تراك تقوله: شمله وحوقله، وبيطره وقلنسه ... وكذلك في المضارع تقول: شملل يشملل وحوقل يحوقل كما تقول: دحرج يدحرج وتقول: شملتته فتشملل كما تقول: دحرجته فتدحرج فهذه الأمثلة الستة على وزن بنات الأربعة وملحقة بما كما كانت مصادرها كمصدر بنات الأربعة"⁽⁴⁾.

8. الذي يعتبر من الشبه أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا الصورة:

نص على ذلك الخوارزمي في كتابه التخمير ومثل له ب(ما) النافية واسم الفاعل قال: "الذي يعتبر به من الشبه أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا الصورة ومن ذلك (ما) النافية فإنه لما كانت بمعنى ليس وهو نفي الحال أعملت في المذهب الحجازي عملها ... وقيل اسم الفاعل فإنه لما كان بمعنى المضارع أعمل عمله فحاصل المسألة أن المشبه به في هذه الصورة واحد لا يفوته إلا الصورة"⁽⁵⁾.

(1) عرائس المحصل من نفائس المفصل مج 3/328.

(2) انظر الخصائص 1/221.

(3) السابق نفسه 1/221، 222.

(4) عرائس المحصل 3/331.

(5) التخمير 1/218.

9. الشيء إنما يعطي حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه وأما إذا أشبهه في معنى هو له أو

يساويه فيه فلا:

يقول ابن يعيش عند حديثه عن تشبيهه (عسى) ب(لعل) في عدم التصرف: "أما ترج فشاهجت (لعل) وقد استضعف بعضهم هذا الوجه في التعليل قال: وذلك أن شبه الحرف معنى مضعف للاسم لا للفعل ألا ترى أن أكثر الأسماء المبنية نحو (كم) و(من) إنما كان يشبه الحرف فأما الفعل فإنه إذا أشبه بمعناه الحرف فإنه لا يمنع التصرف، وذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال ألا ترى أن (إلا) في الاستثناء نائبة عن استثني ... والشيء إنما يعطي حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه وأما إذا أشبهه في معنى هو له أو مساويه فيه فلا، ولو جاز أن يمنع التصرف (عسى) لأنها في معنى (لعل) لجاز أن يمنع استثني التصرف لمشاركة (إلا)"⁽¹⁾.

10. قد يشبه الشيء الشيء من وجه ولا يشبهه من وجوه:

نص على ذلك ابن جني يقول: "وأما إماتهم ل(لكن) فأجل الكسرة فأشبه ذلك إمالة عابد وحاتم وإن كان ليس مثله في كل موضع، فقد يشبه الشيء الشيء من وجه ولا يشبهه من وجوه فإن أعطي بعض أحكامه فللشبه الذي بينهما، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه"⁽²⁾.

11. لا بد أن يكون بين المشبه والمشبه به فصل، وهذا: "هو القياس ليكون بين المشبه والمشبه به فصل؛ لأنه ليس به، ولو كان إياه لما كان مشبهاً به"⁽³⁾.

12. الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء فلا بد أن يكون حكم ذلك الشيء مقدماً على حكم المستوجب⁽⁴⁾ ذكر ذلك الخوارزمي في شرحه للمفصل.

- وظائف قياس الشبه:

لقد تفنن النحاة في استخدام قياس الشبه إذ استخدموه في أداء بعض الوظائف المهمة غير وظيفته الأصلية، وهذا يعد في حد ذاته تطوراً في استخدام القياس، ولا تخرج هذه الوظائف الجديدة عن

(1) شرح المفصل 116/7.

(2) المنصف 124/1.

(3) السابق نفسه 124.

(4) التخميم 202/1.

كونها موضوعية علمية، فقياس الشبه هنا يؤدي وظيفة جديدة ليس فيها حمل ولا انتقال حكم من مقيس عليه إلى مقيس، وهو بهذا يؤدي وظيفتين في آن واحد⁽¹⁾ ومن هذه الوظائف:

- الوظيفة التعليمية:

لقد سهلت هذه العملية القياسية فلسفة كلام العربي، وبيان علله فسهل بذلك تعليمه، وتوفرت الإجابات العلمية لجميع الأسئلة المحتملة فأصبح لكل سؤال جواب علمي، بمعنى أنه لم تكن الإجابات عقيمة من نحو: هكذا قالت العرب، وبذلك تحصل وتتحقق عملية الإقناع التي تلعب دوراً هاماً في تسهيل تلقي العلوم وفهمها، فمثلاً إذا سأل سائل وقال: لماذا كانت (ما) الحجازية عاملة و(ما) التميمية غير عاملة؟ كان الجواب الذي أعده العلماء هو أن الحجازيين شبهوها بـ(ليس) فحملوها عليها لأنه في معناها فعملت (ما) استناداً لوجه الشبه المعنوي قياساً على (ليس)، وإن التميميين شبهوها بـ(هل) لأنهما حرفان وأنهما غير مختصين فلم تعمل (ما) قياساً على (هل) وقياس التميميين أقوى عند سيبويه لأنهم حملوا حرفاً على حرف في حين حمل الحجازيون حرفاً على فعل⁽²⁾.

- استدلالهم بقياس الشبه لبناء مذاهبهم عليه:

ومن ذلك ما استدل به ابن جني من قياس همزة (حائض) على (قائم) لأنه على وزنه ومشابه له مع أن (حائض) ليس اسم فاعل يعني ليس صفة بل هو اسم بمعنى النسب أي ذات حيض وعين (حائض) همزة وليست بياء خالصة، فاستدل بهذا القياس على التاء في (راضية) للمبالغة وليست للتأنيث قياساً لها على (داهية) وإن كانت (داهية) جارية على الفعل في حين أن (راضية) ليست جارية على الفعل، يعني ليست اسم فاعل وإنما هي اسم بمعنى ذات رضا؛ لأنه لا يصح أن تقول: رضيت العيشة، وخالصة القول إن ابن جني استدل بقياس الشبه بأن قاس (حائض) على (قائم) على صحة قياسه (راضية) على (داهية)⁽³⁾، ومن ذلك أيضاً ما استدل به سيبويه على بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث⁽⁴⁾

(1) انظر أهمية الدور الوظيفي لقياس الشبه في الدرس النحوي، د. محمد إبراهيم خليفة الشوشترى، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الأول، ربيع 1389هـ، 2010م، ص2.

(2) انظر الكتاب 57/1، والخصائص 167/1.

(3) انظر الخصائص 153/1، 154.

(4) انظر الكتاب 320/1.

- التنسيق بين الأقيسة المتعارضة في السماع:

وذلك بأن يرد عن العرب الفصحاء ما يخالف القواعد فتجد فيه قياسين متعارضين، وعليه استخدم النحاة قياس الشبه للتوفيق بين المتعارضين خدمة للسماع ودفعاً للغبار عن القواعد، وبالتالي فإن قياس الشبه هنا يؤدي وظيفتين الأولى وظيفة التنسيق والثانية وظيفته القياسية الأصلية التي يتم بموجبها انتقال الحكم من المقيس عليه إلى المقيس، ومن ذلك ما ذكره ابن السراج في تعليل تصغير ما ورد من الأفعال نحو: (ما أميلحه) و(ما أحسنه) بأنها مقيسة على الأسماء التي لا تتصرف، ومعلوم أن التصغير في الأفعال يخالف لقياس الكلام العربي لأن الأفعال لا توصف بما يعظم ويهون كما توصف الأسماء بذلك⁽¹⁾.

ووجه الشبه الجامع بين هذين الفعلين وبين ما قيست عليه من الأسماء هو عدم التصرف، فالقياس هنا دفع التعارض بين السماع والقياس، فالسماع تصغير هذين الفعلين والقياس عدم جواز تصغير الأفعال، وعليه حصل بواسطة قياس الشبه نوع من التنسيق والتوفيق يقول ابن السراج: "فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر نحو: (ما أميلحه) و(أحسنه) والفعل لا يصغر؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة فضغرت كما تصغر"⁽²⁾، على أن في هذا القياس ربطاً بين الأفعال والأسماء ولم يكتف ابن السراج بذلك بل أراد أن يوضح هذا القياس ويثبته في الاعتقاد فذكر قياساً حملت فيه الأسماء على الأفعال وهو بذلك أيضاً قد ثبت العلاقة بين الأسماء والأفعال، قال بعدما تقدم من كلامه مباشرة: "ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو: ابن واسم وامرئ وما أشبهه لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص"⁽³⁾.

- الربط بين المواضع النحوية:

ذكر سيبويه أن علة عمل (ما) الحجازية أنها مقيسة على (ليس) للشبه المعنوي الموجود بينهما ثم أراد أن يبين هذا القياس ويمكنه في الذهن فذكر قياساً آخر حملت فيه (لات) على (ليس) في العمل

(1) انظر الكتاب 478/3.

(2) انظر الأصول في النحو 100/1.

(3) السابق نفسه 100/1.

أيضاً، وهو بهذه النقلة كان قد ربط بين موضوع (ما) وموضوع (لات) وأوضحه بذكر نظيره ولم يكن في الوقت نفسه حمل (ما) على (ليس) مقيساً أو متوقفاً على حمل (لات) على (ليس) يقول: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها ب(ليس) إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بما (لات)"⁽¹⁾.

- الربط بين المواضع الصرفية:

ومن ذلك ما نقله الأنباري في المثال الآتي عن الكوفيين استدلالهم بأن كثرة استعمال (لتفعل) على ألسنة العرب هي علة حذف اللام منه طلباً للخفة، ثم أراد الكوفيون أن يوضحوا ذلك فذكر قول العرب (أيش) و(عم صباحاً) وأصلهما (أي شيء) و(أنعم صباحاً) فعلة الحذف هنا هي علة حذف اللام هناك، وهي - أعني علة الحذف - كثرة التردد على ألسنتهم التي دعت إلى طلب الخفة بالحذف، قال أبو البركات: "...فتثبت أن الأصل في الأمر للمواجه في نحو افعل أن يكون باللام ... إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استتقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف كما قالوا (أيش) والأصل أي شيء وكقولهم (عم صباحاً) والأصل فيه (انعم صباحاً)"⁽²⁾.

- الربط بين المواضع النحوية والصرفية:

ومن ذلك ما ذكره ابن جني عندما أراد أن يوضح أن (يقوم) من قولك: كان يقوم زيد خير مقدم، فإذا حذف (كان) آخر الخبر، فذكر إيضاحاً لذلك ألف (علقاة) التي هي للإلحاق، فعند حذف الهاء تكون للتأنيث، وهو بذلك كان قد ربط بين موضوعين الأول نحوي والآخر صرفي، يقول ابن جني: "... ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) ب(كان) ويكون (يقوم) خبراً مقدماً عليه، فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً وأنت إذا قلت: يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقوم زيد أن (زيداً) مرتفع ب(كان) وأن (يقوم) مقدم عن موضعه، فإذا حذف (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) كما أن ألف (علقاة) للإلحاق فإذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث"⁽³⁾.

(1) الكتاب 57/1.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/528.

(3) الخصائص لابن جني 1/273.

الخاتمة

- لقد حاول هذا البحث من خلال مراحل المختلفة دراسة قياس الشبه عند النحاة دراسة تحليلية، وقد تمكن من البحث عن طريق ذلك من الوصول إلى النتائج الإجمالية الآتية:
- قياس الشبه أحد أقسام القياس باعتبار الجامع (العلة).
 - قياس الشبه هو حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة.
 - قياس الشبه قائم على إيجاد وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه مع انعدام اشتراط وجود العلة، وهذا هو الفرق بينه وبين قياس العلة.
 - قياس الشبه قال به النحاة ونسبوا استخدامه إلى العرب واعتمدوا عليه في بعض الأحكام واستدلوا به وهو حجة لأنه يوجب غلبة الظن، والإجماع النحوي قائم على التمسك به وعدم إنكاره.
 - قياس الشبه استخدمه النحاة في بناء قواعدهم وتثبيت آرائهم واختياراتهم واعتراضاتهم وتعليقاتهم، وهذا اتضح من خلال الأمثلة التي أوردناها والتي توضح استدلالهم به في المسائل النحوية والصرفية.
 - يعد الشبه اللفظي والمعنوي من أقوى أنواع قياس الشبه لأنه يعتمد على هذين الوجهين ويعد الشبه اللفظي أضعف هذه الأنواع.
 - لقياس الشبه مزايا أهمها انحطاط الفرع فيه دائماً عن درجة الأصل، كما أنه يبطل إذا عرض على المشبه عارض أزال وجه الشبه، ولا يشترط فيه أن يكون الشبه تاماً بين المشبه والمشبه به إذ قد يشبه الشيء الشيء من وجه ولا يشبهه من وجوه.
 - لقياس الشبه وظائف تعليمية كما أنه يقوم بالتنسيق بين الأقيسة المتعارضة في السماع، ويربط بين المواضيع النحوية والمواضيع الصرفية.

المصادر والمراجع

- 1- أسرار العربية للأنباري تحقيق مُجَّد بجمجة البيطار، مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى، 1957م.
- 2- أصول التفكير النحوي علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، 1973م.
- 3- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة بيروت، ط1، 1985م.
- 4- الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وصححه د. أحمد سليم الحمصي، د. مُجَّد أحمد قاسم، جروس، برس، ط1، 1988م.
- 5- أمالي ابن الشجري تحقيق ودراسة محمود مُجَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م.
- 6- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1964م.
- 8- الإيضاح في شرح المفصل تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.
- 9- انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، القاهرة، 1959م.
- 10- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
- 11- التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م.
- 12- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، كنوز اشبيلية، ط1، 2008م.
- 13- الحجة في علل القراءات السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1965م.
- 14- خزانة الأدب للبغدادى تحقيق عبد السلام مُجَّد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1979م.

- 15- الخصائص لابن جني تحقيق مُجَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
- 16- ديوان النابغة الذبياني تحقيق مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م.
- 17- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد مُجَّد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1975م، 398.
- 18- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البايي الحلبي.
- 19- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد و مُجَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
- 20- انظر شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قارونوس، 1987م.
- 21- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
- 22- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- 23- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام مُجَّد هارون، دار الجليل، بيروت، ط1.
- 24- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1955م.
- 25- لمع الأدلة مطبوع مع الإعراب في جدل الإعراب، قدم لهما وعنى بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
- 26- مجالس شعلب تحقيق مُجَّد عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1969م.
- 27- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلي، دار التحرير للطبع والنشر، مصر، 1969م.
- 28- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م.
- 29- مشكل إعراب القرآن لأبي مُجَّد مكي القيسي، تحقيق جمال الدين ياسين، مُجَّد السواس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2000م.
- 30- معاني القرآن للفراء، تحقيق مُجَّد علي النجار، دار السرور، بيروت.
- 31- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

- 32- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق كاظم مجر المرجان، 1982م.
- 33- المقتضب للمبرد تحقيق مُجَّد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.
- 34- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، لابن جني، حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، 1954م.
- الدوريات:
- 35- مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكمة، العدد الأول، ربيع 1389هـ - 2010م.
- الرسائل الجامعية:
- 36- الاتجاهات النحوية للرازي من خلال كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل مع تحقيق قسم الأفعال لحמיד عبد الجواد نجدي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1983م.
- 37- أصول النحو في الخصائص لابن جني مُجَّد إبراهيم خليفة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1982م.
- 38- الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق المجلد الأول من عرائس المحصل من نفائس المفصل لطارق نجم عبد الله، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1983م.
- 39- عرائس المحصل من نفائس المفصل دراسة وتحقيق مُجَّد سعيد زريقات، المجلد الثاني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1989م.